٥ آلاف قضية وأكثر من ٦٤٠٠ متهم خلال العام الحالي

مدير «مكافحة المخدرات» لـ«الوطن»: سورية ما زالت بلد عبور بحكم موقعها الجغرافي وهي بعيدة كل البعد عن زراعة وصناعة المخدرات

محمد منار حميجو

كشف مدير إدارة مكافحة المخدرات العميد نضال جريج أن عدد قضايا المخدرات التي تم تسجيلها خلال العام الحالي وصلت إلى ٤٩٩١ على حين وصل عدد المتهمين إلى ٦٤٠٨ متهمين، مشيراً إلى أنه في العام الماضي تم تسجيل ٩٢٦٠ قضية، في حين وصل عدد المتهمين إلى ١١٧٣٠.

وفي لقاء خاص لـ«الوطن» أوضح جريج أنه في الفترة الأخيرة تم ضبط الكثير من عمليات تهريب المخدرات استخدم فيها المهربون وسائل فنية كان من الصعب كشفها إلا أنه بخبرة وجهود عناصر مكافحة المخدرات تم كشف هذه الوسائل وضبط الكميات المهربة وإلقاء القبض على المهربين.

وضرب مثلاً عن بعض الوسائل الفنية التي استخدمها مهربو المخدرات منها ضبط كميات من المخدرات كانت مخبأة ضمن قواعد أوان منزلية بطريقة فنية بحيث يامكان الشخص أن يكشف عن عدة طبقات في هذه الأوانٍ من دون أن يكتشف كميات المخدرات المهربة، مضيفاً: من أحد الأساليب المستخدمة التي تم كشفها إخفاء المخدرات ضمن حبة الحمص وهي حبة اصطناعية لا يمكن كشفها بالعين المجردة. وأكد أن الجهود في مكافحة المخدرات دائمة ومستمرة ولا تقف عند حد، مشيراً إلى أنه دائماً مهربون المخدرات يلجؤون إلى أدوات متطورة وحديثة لتهريب المخدرات وبالتالي فإن الجهود في مكافحتها مواكبة لهذا التطور الذي يستخدمه المهربون لضبط تهريبها.

المتعاطي مريض

وفيما يتعلق بموضوع تعاطي المخدرات أوضح جريج أنه خلال الحرب على سورية أصبح هناك تزايد في تعاطي المخدرات نتيجة أن الحرب ساهمت في خلق البيئة والأرضية المناسبة لتزايد حالات التعاطي، مشيراً إلى أنه في المقابل موضوع الزيادة ليس كما يصور في وسائل التواصل الاجتماعي بأن هناك انتشاراً واسعاً لتعاطي المخدرات، فهذه الوسائل لا يوجد فيها مصداقية ولا مرجعية لها فيما تنشره لأنها تعتمد على معلومات غير دقيقة.

وأضاف: إدارة مكافحة المخدرات دائماً تصدر إحصائيات حول عدد قضايا المخدرات والكميات التي تم ضبطها، وبالتالي هي المرجع في هذا الموضوع وليس صفحات وسائل التواصل الاجتماعي.

وأكد جريج أنه بعدما تم تحرير الكثير من المناطق تم لحظ أن هناك تناقصاً في موضوع تعاطي المخدرات، مشيراً إلى أن المناطق التي فيها انتشار للإرهابيين ينشط فيها تعاطي المخدرات باعتبار أن هناك علاقة بين تجار المخدرات والإرهابيين، فالتجار يبحثون عن حام لهم لترويج كميات المخدرات والإرهابيون يبحثون عن الأموال التي يمكن تحصيلها من تجار المخدرات لتمويل أعمالهم وبالتالي فالمصالح متفقة بين تجار المخدرات والإرهابيين.

جريج أشار إلى أن فئة الشباب هي دائماً المستهدفة في مسألة تعاطي المخدرات وخصوصاً ما بين ١٥ إلى ٢٥ سنة، مشيراً إلى أن هناك عدة عوامل من الممكن أن ينجر بسببها الشاب إلى تعاطي المخدرات، منها التفكك الأسري والعوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تاريخ الأسرة في التعاطي أيضاً ورفاق السوء.

وأكد جريج أن القانون اعتبر أن المتعاطي هو مريض وأنه بإمكانه أن يراجع المصح مباشرة لمعالجته من دون أن يتم تحريك دعوى الحق العام بحقه، وهناك الكثير من الأشخاص يجهلون ذلك.

وأكد العميد جريج أن سورية ما زالت بلد عبور بحكم موقعها الجغرافي وهي بعيدة كل البعد عن زراعة وصناعة المخدرات.

استراتيجية للحد من المخدرات

وأشار العميد جريج إلى أن سورية عضو فعال في جميع المكاتب والهيئات الدولية المتخصصة في مكافحة المخدرات وأهمها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والهيئة الدولية للرقابة على المخدرات، منوهاً بأن التعاون الدولي قائم وآخرها مشاركة سورية في العملية الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي أطلقت في دولة الإمارات العربية المتحدة منتصف الشهر الحالي والتي نظمها مكتب الإنترنبول، وبمشاركة ١٩ دولة من أنحاء العالم.

ولفت إلى أن الإستراتيجية المطبقة في سورية للحد من انتشار آفة المخدرات تعتمد على سياستين: خفض الطلب ومكافحة العرض، فالأول يعتمد على موضوع التوعية والمعالجة المنوط بوزارة الصحة وكذلك التأهيل المنوط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بينما الثاني يعتمد على الضبطيات والمصادرات وكذلك الاتفاقيات الدولية وقانون مكافحة المخدرات الذي تصل العقوبة في بعض الجرائم إلى الإعدام منها صناعة وزراعة المخدرات.

> تعميم لوزير الداخلية أن تتم إذاعة البحث بناء على الرقم الوطني

معالجة إذاعات البحث

وفيما يتعلق بموضوع إذاعات البحث بين جريج أن هذا الموضوع تم ضبطه وأن إذاعة كاشفاً أن وزير الداخلية أصدر مؤخراً تعميماً شدد فيه على أن تتم إذاعة البحث بناء على الرقم الوطني.

ولفت إلى أن إذاعة البحث لا تتم بناء عن ذكر اسم الشخص أثناء التحقيق مع شخص آخر فقط بل لابد أن يكون هناك عدة أدلة أخرى تؤكد أنه الشخص المقصود، مشيراً إلى أنه يوجد مرحلتان لمعالجة إذاعة البحث: الأولى إما أن يراجع القضاء للحصول على كتاب يتم بموجبه كف البحث عنه، في حين الطريقة الثانية هو أن يسلم الشخص نفسه للجهة التي طلبته التي بدورها تعرض ملفه على القضاء، وبالتالي فإن معالجة إذاعات البحث تتم حصراً عبر القضاء.

وشدد على ضرورة التوعية وأن يكون هناك مستوى من الوعي والدراية والثقافة حول هذه الآفة وخطورتها، مؤكداً أن موضوع معالجة المخدرات لا يناط فقط بإدارة مكافحة المخدرات بل يبدأ أيضاً من الفرد ذاته ومن ثم مسؤولية المجتمع بكامله في الحد من هذه الآفة.

بالأرقام

وحسب إحصائيات إدارة مكافحة المخدرات التي حصلت عليها «الوطن» بلغت كمية الحشيش المخدر الذي تم ضبطه في العام الحالي حوالي ١,٤ طن وأكثر من ٦,٤ ملايين حبة كبتاغون وأكثر من ٩٥ ألف حبة دوائية نفسية.

وسجلت الإحصائيات ضبط أكثر من ٦,٢ كيلوغرامات من الهيروئين و١٣ غراماً من الكوكائين و٢,٢ كيلوغرام من بذور القنب الهندي وأكثر من ٢٣,٧ كيلوغراماً من ميثا إمفيتامين.

وفي العام الماضي سجلت الإحصائيات ضبط أكثر من ٤,١ أطنان من الحشيش المخدر وأكثر من ١٥,٣ مليون حبة كبتاغون وأكثر من ٤,٦ كيلوغرامات من الهيروئين و٢٧٠٨٦٢ حبة دوائية نفسية و٣٤٠ غراماً من الكوكائين في حين سجلت الإحصائيات ١١٣,٢ كيلو غراماً من بذور القنب الهندي و٦,٦ كيلوغرامات من الأمفيتامين و٣٢٩ غراماً من ميثا إمفيتامين.

> تحرير الكثير من المناطق سبب في انخفاض تعاطي المخدرات التي انتشرت فيها

> ضبط مهربين استخدموا حبة الحمص وآخرين أواني منزلية لتهريب المخدرات

هيئة تنمية المشاريع: نشاطنا بالقنيطرة ضعيف ولا نملك قاعدة بيانات عن مشاريعها!

وزيرة تنمية المنطقة الجنوبية من القنيطرة: نعمل على تطبيق أفكار استثنائية لمحافظة لها خصوصيتها

القنيطرة - خالد خالد

أكدت وزيرة الدولة لتنمية المنطقة الجنوبية ديالا بركات دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في دعم الاقتصاد الوطني وتأمين فرص عمل لكثير من العوائل، مؤكدة أن الغاية من لقائها عدداً من الفعاليات الاقتصادية والمديريات المعنية بالقنيطرة الحصول على مقترحات وتوصيات للانتقال من الحلم إلى الواقع بتنفيذ مشروعات تنعكس إيجاباً على واقع المحافظة.

وأوضحت بركات العمل على بلورة وتطبيق أفكار استثنائية لمحافظة استثنائية لها خصوصيتها، إضافة إلى البيئة المميزة من حيث المناخ والطبيعة والمقومات التي تمتلكها من بيئة (صفر) تلوث، منوهة بالحاجة إلى ترميم الجراح نتيجة العثرات التي واجهت المحافظة في تنفيذ المشروعات الصغيرة وغيرها من المشاريع الأخرى.

وأشارت إلى أهمية الانطلاق بالمشاريع الخاصة ببيئة كل محافظة على اعتبار أن القنيطرة زراعية بامتياز علينا التفكير والانطلاق من ذلك، إضافة إلى مشاريع المرأة الريفية، لافتة إلى أنه عندما يتحقق الرضا عن تنفيذ تلك المشاريع نتوجه حينها إلى المشاريع الأكبر.

وشدد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل على ضرورة متابعة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وغيرها من حيث أهميتها ووجودها بالمحافظة والتشجيع عليها، خاصة أن القنيطرة تمتلك مقومات كثيرة وأهمها الطبيعة والسدود والقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، مطالباً بوجود محفزات ومزايا للتشجيع عل إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

بدوره نوه المدير العام لهيئة تنمية المشروعات إيهاب إسمندر باعتماد الدول على المشاريع الصغيرة لكونها الداعم الرئيس للاقتصاد، ومن هنا تنطلق الهيئة لتنفيذ المشروعات الصغيرة لأنها ستكون النافض للاقتصاد السوري، كاشفاً عن أن ٦٤ بالمئة من ناتج الاقتصاد المحلي من المشاريع الصغيرة و٦٢ بالمئة من قوة العمل مسؤولة عن تلك المشاريع.

وأشار إسمندر إلى الهدف من زيارة القنيطرة هو أن تصبح من المحافظات الرائدة في مجال المشاريع الصغيرة ولكن وجود السكان خارج المحافظة يتعارض مع الفكر التنموي الذي يعتمد على السكان بالدرجة الأولى، وقال: علينا أولاً العمل على إعادة أبناء المحافظة وليس بالضرورة دفعة واحدة وإنما على مراحل، إضافة إلى إحداث المركز المهني وحاضنة الأعمال لاستقبال مجموعة الأفكار والتدريب ولكن الحاجة إلى مقر على أرض المحافظة.

وقال: واجهتنا بإحدى المحافظات مشكلة تتعلق بجهل بعض الراغبين بتنفيذ مشاريع صغيرة بإجراءات الترخيص وللتخفيف عنهم تم إصدار الترخيص المؤقت لتنظيم ولتبسيط تلك الإجراءات، معترفاً أن نشاط الهيئة بالقنيطرة ضعيف ولا تملك قاعدة بيانات عن المشاريع فيها كباقي المحافظات، مطلقاً وعداً بأن تكون المحافظة مدللة وواعداً بإقامة مهرجان للتسويق بالقنيطرة تشارك فيه كل الفروع بالمحافظات والعمل على إحداث قاعدة بيانات، مطالباً أصحاب المشاريع الصغيرة بالمبادرة للتسجيل بالهيئة بهدف دعم المشروع وحمايته وتسويق إنتاجه داخلياً وخارجياً شريطة أن يكون المنتج بجودة ونوعية عالية.

وكشف إسمندر المشاريع التي تم التسجيل عليها في فرع القنيطرة وعددها عشرة وجميعها بالزراعة، وذلك من خلال المشاريع التي طرحتها الحكومة (وزارة الإدارة المحلية) والبالغة ٢٥٠ مشروعاً بهدف إحداث أثر تنموي مكاني، مضيفاً: إنه ليس بالضرورة الموافقة على جميع تلك المشاريع.

وأكد أن المشروعات الموافق عليها سيتم تمويلها إما بمنحة أو قرض ميسر أو غيرها من التسهيلات، وحتى تاريخه لم يحدد قيمة العقد أو مدته أو كيفية السداد، لافتاً إلى أن الهيئة تقدم التأهيل والتدريب والتسويق ودراسة الجدوى الاقتصادية وكل ذلك مجاناً، علماً أن الهيئة جهة وسيطة بين المستفيد والجهة الممولة.

ورأى مدير الزراعة أحمد ديب أن القنيطرة تدعم المشاريع الصغيرة القائمة (صناعة ألبان وأجبان، عصائر، صناعات يدوية، تربية أسماك.....) من الأسر رغم عدم حصولها على التراخيص اللازمة حيث يوجد ٨٥ مدجنة قائمة وبعضها توقف عن الإنتاج لرخص المادة بسبب العرض والطلب، إضافة إلى توقف ٥ وحدات إنتاجية عن العمل من أصل ٧ بسبب عدم توفر الغاز وغلاء مادة السكر لإنتاج المربيات والعصائر وغيرها من المنتجات التي تدخل في تصنيعها مادة السكر، منوهاً بوجود ٦ مشاتل زراعية خاصة وغير مرخصة لعدم مطابقتها الشروط المطلوبة للترخيص ومنها قيد الملكية، لأن كثيراً من القرى بالمحافظة لم تجر فيها أعمال التحديد والتحرير.

وكشف حسان صليبي عضو مكتب تنفيذي بعمال القنيطرة عن رغبة الكثير من العوائل بتنفيذ مشاريع صغيرة ولكن شروط الترخيص تتطلب عقد إيجار أو بيان ملكية، علماً أن تلك العوائل ترغب في تنفيذ المشروع بمنزلها.

من جانبه أشار عمر الطحان إلى وجود نهر في الصليب يصب في دمشق، متسائلاً لماذا لا يتم الاستفادة من هذا الإنتاج الوفير في مشاريع تعود بالفائدة على المحافظة، إضافة إلى ضرورة تنفيذ مشاريع للطاقة لتشغيل آبار الفلاحين الزراعية لتحسين الواقع الزراعي والمشروعات.

محافظ القنيطرة:

مطلوب محفزات ومزايا للتشجيع على تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

إسمندر:

٦٤ بالمئة من ناتج الاقتصاد المحلي من المشاريع الصغيرة و٦٢ بالمئة من القوة العمالة فيها

٥ مراكز لتصحيح الأوراق الامتحانية

مدير تربية حماة: انتهى تصحيح المواد ما عدا الكيمياء واللغة الإنكليزية والتربية الوطنية

حماة- محمد أحمد خبازي

أحدثت مديرية التربية في حماة ٥ مراكز لتصحيح الأوراق الامتحانية لطلاب شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة بفروعها المختلفة، وقد أنهى المصححون تصحيح العديد من المواد، ولم يبق سوى الكيمياء واللغة الانكليزية والتربية الوطنية.

وردّاً على أسئلة «الوطن» عن عملية التصحيح تمهيداً لإصدار النتائج، بيّن مدير التربية بحماة يحيى منجد أنه بعد الانتهاء من تقديم الطلاب امتحاناتهم، انطلق الموجهون الاختصاصيون إلى دمشق لمناقشة سلالم التصحيح واعتمادها بعد المناقشة المستفيضة لمراعاة مصلحة الطلاب من خلال أوراق إجاباتهم.

وأوضح منجد أنه في هذا العام تم إحداث ٥ مراكز بمدينة حماة لتصحيح كل المواد، ولإنجاز العمل خلال المدة المحددة من الوزارة تمهيداً لعمليتي التنتيج وإصدار النتائج.

ولفت منجد إلى أنه تم تكليف ١٥٠٠ مدرس ومدرس مساعد من المعلمين والمعلمات، وتأمين كل مستلزمات العمل والأجواء المريحة لهم للعمل بدقة متناهية، ولكل منهم مهمته الخاصة، فمنهم من يصحح ومنهم من يدقق ومنهم من يجمع العلامات.

وأشار منجد إلى أن هناك متابعة يومية للمراكز، مع التأكيد باستمرار على النظر لمصلحة الطالب، والعمل وفق السلم المعتمد.

أما المواد التي انتهى تصحيحها، فبيَّن منجد أن كل المواد انتهت، ماعدا الكيمياء واللغة الإنكليزية والتربية الوطنية، حيث تمت زيادة عدد المصححين والمصححات لإنجاز المهمة في الفترة الزمنية المقررة، وأن جميعهم يعمل بقدر كبير من المسؤولية.

وقال منجد: يسبق عملية التصحيح ترقيم للأوراق الامتحانية وترميزها حسب كل مادة، من دون الكشف عن اسم الطالب، وبعد الانتهاء من عملية التصحيح تُرحّل الأوراق إلى دائرة الامتحانات لتتم عملية «التنتيج» الورقي، ومن ثم التنتيج الإلكتروني، وبعد ذلك ترحل البيانات إلى الوزارة عبر المخدّم، حيث يتم جمع البيانات في مركز الحاسب والتدقيق ومن ثم إصدار النتائج.

وذكر منجد أن العملية الامتحانية سارت هذا العام على النحو الأمثل نظراً لتطبيق التعليمات الوزارية بدقة، وتعزيز ثقافة الالتزام وعدم محاولة الغش، ليحصل كل طالب على ثمرة تعبه وسهره الليالي خلال العام الدراسي.

وبيّن العديد من المصححين لـ«الوطن» أن عمليات التصحيح تتم بشكل منتظم، ووفق السلم المعتمد لكل مادة مع مراعاة مصلحة الطلاب.

وأوضح بعضهم أن كل مستلزمات العمل متوافرة. ولفتوا إلى ضرورة زيادة أجرة تصحيح الورقة الامتحانية، وبما يتناسب مع الجهود التي يبذلها المصحح.

من جانبه، بيّن رئيس دائرة التوجيه حيان قواف، أن ممثل فرع التصحيح لكل مادة الموفد للوزارة، كان يناقش السلم مع المصححين بحماة ويوزع العمل بينهم وفق التعليمات الوزارية، حرصاً على مصلحة كل طالب وإعطائه العلامة التي يستحقها.

وأوضح أن العمل في مراكز التصحيح يسير وفق الخطة الموضوعة وبرنامج زمني واضح، ويتابع يومياً.

وبيّن ممثل فرع التصحيح لمادة اللغة العربية صفوان بطرش أنه تم إنجاز العمل والانتهاء من التصحيح بشكل كامل وقبل المدة المحددة، وهو ما يعود لالتزام الزملاء والعمل بروح الفريق الواحد وبمسؤولية تامة. وأوضح أنه لم يعترض عمليات التصحيح أي إشكال، وكان المصححون حريصين على مصلحة الطالب بالوقوف عند كل حرف يوصل للإجابة.

أما مدرسة اللغة الإنكليزية ديمة حريري فقالت: عملنا رغم كل الظروف على إنجاز عملية التصحيح وكان شعارنا « الدقة والسرعة من دون تسرع حفاظاً على مصلحة الطلاب، وحرصاً على سهرهم وتعبهم، وقبل كل شيء على أهاليهم الذين حملونا أمانتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تصحيح امتحانات الأساسي ينتهي نهاية الأسبوع الجاري بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الأساسي أحمد العلي، المشرف على المركز في تصريح خاص لـ«الوطن» أن عملية التصحيح سيتم إنجازها في نهاية هذا الأسبوع الجاري، وسيتم ترحيل المواد المنجزة بشكل فوري إلى دائرة الامتحانات لإجراء عملية التنتيج النهائي للمواد الامتحانية.

ولفت إلى أن عملية التصحيح هي واجب وطني ورسالة وطنية، قبل أن تكون رسالة مهنية وهي مكملة ومتممة للعملية الامتحانية التي جرت في مواعيدها المحددة، في ظل ظروف معاندة وأزمة محافظة الحسكة التي أصبحت أزمة عالمية وليست محلية وعلى مرأى ومسمع جميع المجتمع الدولي بأكمله، موجهاً بطاقة الشكر إلى الوحدات الشرطية ولأهالي وإلى الكادر التربوي والتعليمي وكل من ساهم في إنجاح العملية الامتحانية، الذين حققوا شراكة حقيقية وفعلية إلى جانب مديرية التربية في إنجاز ما تم تحقيقه إلى الآن.

وأشار إلى أنه وقبل الإقلاع بعملية التصحيح تم تجهيز مركز التصحيح بكامل المستلزمات والأدوات المطلوبة لعملية التصحيح، واستمرار عملية التصحيح على الرغم من ظروف الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وصعوبة نقل المصححين من مدينة القامشلي إلى مدينة الحسكة بشكل يومي ذهاباً وأياباً، لافتاً إلى أن العملية تسير بشكل جيد والإنتاج فيها جيد، بعد الأخذ بالحسبان توجيه المصححين بتوخي الدقة خلال عملية التصحيح مع السرعة في الإنجاز لخدمة العملية وخدمة الطالب وإعطائه حقه الطبيعي من دون زيادة أو نقصان.

من جانبه بيّن مدير مركز التصحيح فيصل سرحان العلي، أنه تم تأمين جميع مستلزمات المركز واستدعاء جميع المصححين ولكل المواد الاختصاصية من خلال دوام يومي يبدأ في الساعة السابعة والنصف صباحاً ولغاية الساعة الثالثة عصراً، الذين وصل عددهم إلى نحو ٥٠٠ مصحح من مدرسين ومدرسين مساعدين ومندوبين، تناوبوا على تصحيح نحو ١٢٢٦٠ ورقة إجابة، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من تصحيح أكبر قسم من المواد الامتحانية، ولم يتبق سوى مواد اللغتين العربية والفرنسية والتربية الإسلامية، التي ستنتهي هي الأخرى عملية التصحيح فيها مع نهاية أيام الأسبوع الجاري.